

الليرة السورية... هل من أمل؟

يزن زريق *

في آذار 2012 ارتفع سعر الدولار مقابل الليرة السورية متجاوزاً الـ 95 ليرة سورية وهي ضعف ما كانت عليه في أوائل عام 2010 حين كان الدولار يساوي 47,5 ليرة، أي أن الدولار ارتفع في ذلك الحين في قفزة استثنائية في تاريخ العملات بنسبة 100%!

لقد تبخر في ذلك اليوم نصف مدخرات السوريين. لم يع الكثير من الناس (بمن فيهم أعضاء الفريق الاقتصادي القائم على إدارة اقتصاد البلاد) أهمية ونتائج الحدث الذي قضم ظهر العملة. وتاماً كما يحصل حين يقع الزلزال، الهزة الأولى هي الأقوى وهي ذات الأثر التدميري الأسوأ أما ما يأتي بعدها فيكون بمثابة هزات ارتدادية لا تكون مطلقاً بالقوة والخطورة نفسها.

فبينما أتت الخمسين ليرة الأولى التي ارتفع فيها الدولار أمام الليرة لخسارتها 50% من قيمتها الأصلية فإن الخمسين الثانية أخسرتها فقط 16,6% بينما الخمسون الثالثة أخسرتها 8,4%، وأما الرابعة فستخسر 5% من قيمتها. وطبعاً قام البنك المركزي بمواجهة الموضوع متبعاً سياسة business as usual أي كان أمراً لم يكن. ثم بعد فترة قصيرة، وبعد أن ثبت أن التصريحات والمداورات والمراوغات ونشر الشائعات لم تنفع، ولم يعد بالإمكان متابعة سياسة طمر رأس النعام، عمد الفريق الاقتصادي الحاكم إلى سياسة جديدة، وهي التسهيل الكمي أو quantitative easing أي طباعة العملات وضخ السيولة وإغراق الأسواق بالأوراق النقدية الفاقدة القيمة لينشأ لدينا حالة مشابهة لحالة الخطوط المتوازنة في الهندسة - لا يلتقيان - أحدهما يعبر عن «السعر الرسمي» والآخر عن السعر الحقيقي في «السوق السوداء».

لإدراك مدى سوء الأوضاع نعود إلى تقرير للبنك الدولي حمل عنوان «مينا ايكونوميك مونيتور» يقول فيه إن احتياطي المصرف السوري من العملات الأجنبية قد بلغ اليوم حدود الانهيار متراجعاً من 20 مليار دولار عشية الأزمة إلى نحو 700 مليون دولار (مع احتياطي من الذهب يبلغ حوالي 25 طن تم تسهيل أغلبه عن طريق عمليات التدخل الإيجابي وطرح كميات دولارية في أوقات معينة للبنك المركزي عبر شركات الصرافة). مع بلوغ سعر الصرف أرقاماً قياسية حيث يتجاوز 462 ليرة بحسب بيانات بورصة

دمشق أما في السوق السوداء فيتراوح بين 525 و550 ليرة للدولار الواحد، «هذا معناه بوضوح أن الاحتياطي قد جف» كما قال الخبير الاقتصادي جهاد اليانجي لوكالة «فرانس برس». كل ذلك في ظل ارتفاع العجز في الميزانية ليبلغ حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي الذي يتراجع بمعدلات سنوية بلغت في 2015 نسبة 19%. بعد أن قمنا بقراءة في الأرقام لا بد من إجراء محاولة في قراءة الأسباب.

تعتمد الحكومات عادة واحدة من الطريقتين لضبط أسعار عملاتها، إما عن طريق تحديد أسعار الفائدة فيتم تحديد السعر التوازني لليرة بما يزيد عن معدل التضخم بنسبة 2 إلى 3% من بين أمور أخرى. وفي الحالة السورية نجد أن سعر الفائدة مثبت نسبياً عند حدود 10%، في حين أن معدلات التضخم

تبخّر في يوم واحد عام 2012 نصف مدخرات السوريين

أما الطريقة الثانية في ضبط أسعار العملات فهي التحكم باحتياطيات البنوك أي تحديد الاحتياطي الأدنى الذي يجب على البنوك امتلاكه لتقوم بالإقراض، وهو ما يسمى بـ «الاحتياطي الإلزامي»، وقد قامت الحكومة السورية بتحديد احتياطي إلزامي بالغ الانخفاض (حوالي 5%) وهي نسبة قليلة أعطت المجال للبنوك في التوسع بالإقراض الرخيص (المنخفض الفائدة على البنك والمقترض) مما أدى إلى ارتفاع جنوني في معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة في ظل طوفان ازدياد المعروض النقدي الحاصل.

خلال السنوات الخمس السابقة تحرك ضمن متوسط يتجاوز 100%، فأبقى المركزي على أسعار الفائدة ثابتة نسبياً بينما حلقت الأسعار وتحقق الركود العميق في الاقتصاد.

خلال السنوات الخمس السابقة تحرك ضمن متوسط يتجاوز 100%، فأبقى المركزي على أسعار الفائدة ثابتة نسبياً بينما حلقت الأسعار وتحقق الركود العميق في الاقتصاد.

السياسات المالية وظروف الحرب وتجار الأزمات ساهموا في تغذية الانهيار الداخلي للاقتصاد (ا، ب)



ترامب، ترومان وتقسيم فلسطين

حسين قاسم *

فاز دونالد ترامب. تفاجأ كثيرون واحتج أميركيون بطريقة غير مسبوقة وقرع الزعماء الأوروبيون جرس الإنذار. يريد البعض أن تقوم الدنيا ولا تقعد، علماً بأن ترامب لم يأت بانقلاب أو بانتخابات مزورة. هو ابن شرعي للنظام العالمي، وهو نتيجة لازمة قائمة وليس سبباً لازمة قادمة. قد يكون الاحتجاج ضرورياً من باب تحذيره من مغبة اتخاذ قرارات متطرفة، لكن ليس اعتراضاً على نتيجة انتخابات في دولة تعتبر نفسها وصية على الديمقراطية في العالم. في نهاية الأمر، الأفضل أن يتم التعاطي معه على أساس ما سيتخذ من مواقف كرئيس وليس كمرشح. الدعاية الانتخابية شيء والرئاسة الفعلية شيء آخر. هذا عدا عن أن معتقدات وقناعات الرئيس، على الرغم من أهميتها، تبقى أضعف من ضروريات الحكم واستمراره. فسياسة الرئيس الأميركي هي محضلة تفاعل مراكز القوى في الولايات المتحدة. هذا ما حصل مع الرئيس هاري ترومان* بالنسبة إلى قرار تقسيم فلسطين.

«يدعي اليهود أن الله سبحانه وتعالى قد اختارهم لميزة خاصة بهم. أنا متأكد أن حكمة أفضل من ذلك. في الحقيقة إنني لا

أعتقد أن الله قد اختار أي مجموعة لتكون مفضلة لديه». هذا الرأي لترومان وهو «كان يريد أفضل الظروف لليهود في كل مكان لكنه يعترض على قيام دولة دينية سواء كانت كاثوليكية أو يهودية. وكان يرفض أي صيغة تلحق الضرر بالسكان العرب أو يمكن أن تؤدي إلى حرب وإراقة الدماء». هذه المقتطفات واللاحقة منها اقتبسناها من كتاب جون جوديس بالإنجليزية «التكوين: ترومان، اليهود الأميركيون، وأسس الصراع العربي الإسرائيلي».

لذلك، كان ترومان يمتعض كثيراً من الضغوطات الصهيونية ويحاول التملص منها فُحِيل الأمر لوزارة الخارجية. وقد كان طاقمها غير مؤيد لقيام دولة يهودية ولا حتى لهجرة يهودية كثيفة إلى فلسطين. تعبيراً عن انزعاجه هذا، قال في إحدى المرات: «لم يستطع المسيح، عندما كان على الأرض، أن يرضيهم، فكيف يمكن لأحد أن يتوقع أن يكون لي أي حظ في ذلك؟». لكنه ولأسباب، معظمها انتخابية، وفي لحظات حاسمة كان يرضخ لهذه الضغوطات ويلبي الطلبات الصهيونية حتى من دون الرجوع إلى وزارة الخارجية والتشاور معها. حصل هذا عندما أصدر تصريحاً، في سنة 1946، بمناسبة يوم «كيبور» اليهودي (عيد الغفران) يعبر فيه عن «اهتمامه العميق... أن

تُتخذ خطوات بأسرع وقت ممكن للسماح لهجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين»، داعياً بذلك بريطانيا لرفع القيود التي وضعتها على هجرة اليهود إلى فلسطين بموجب الكتاب الأبيض. تبريراً لخضوعه قال: «عليّ أن أعطي أجوبة لمئات الآلاف من الذين يتطلعون لنجاح الصهيونية وليس لدي مئات الآلاف من الناخبين العرب».

لعدم قدرته على الإمساك بالقرار الأميركي بشأن الوضع في فلسطين، كان ترومان «يشعر بالقرع عند التعاطي مع كل ما يتعلق بفلسطين». وكان دائماً يتمنى أن تقوم، بالنيابة عنه، جهات أخرى مثل الأمم المتحدة باتخاذ القرار الصائب الذي يتمناه

تعكس قرارات الرئيس معادلة مراكز القوى الاميركية وليس القناعات الشخصية

لكن من دون أن يتدخل تحاشياً للضغوطات الصهيونية. حصل ذلك عند تأليف لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين التي أنشأت في 15 أيار 1947 لرفع اقتراح حل للوضع في فلسطين.

لكن اللجنة لم تكن بدورها خارج نطاق التأثير والضغط الصهيوني، لذلك كانت توصيتها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية مع وضع القدس تحت وصاية الأمم المتحدة. واقتُرحت 55% من فلسطين للدولة اليهودية، ويسكن في هذا القسم 498000 يهودياً و497000 عربياً. أما الدولة العربية فحصتها 40% يسكن فيها 725000 عربي و10000 يهودي.

لسنا بحاجة إلى خبراء لنعرف أن هذا القرار ما هو إلا تشريع دولي لتأسيس الدولة اليهودية وهو أبعد ما يكون عن أداة لإرساء سلام في فلسطين. وهنا لا أتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني المغيبة كلياً، وإنما عن مسعى السلام الذي يدعونه «المجتمع الدولي». يكفي أن نسأل: كيف يمكن إقامة دولة يهودية ونصف سكانها عرب؟ الجواب الحتمي: تهجير العرب، أي تطهير عرقي وحرب طويلة.

هذا ما كان قسم الخارجية في الولايات المتحدة يعيه، لذلك تم تأليف لجنة مختصة لرفع مقترح لتعديل التقسيم في محاولة